

التقرير السنوي 2014 مؤسسة تعاون لحل الصراع

مقدمة.

دخلت مؤسسة تعاون لحل الصراع عامها العاشر في ظل ظروف وتعقيدات داخلية وخارجية كبرى، كان أبرزها الحرب الأخيرة على قطاع غزة، وما أسفرت عن خسائر بشرية ومادية ونفسية كبيرة وضخمة فاقت كل التوقعات، وقد أسفرت هذه الحرب عن استشهاد أكثر من 2200 فلسطيني في قطاع غزة، 82% منهم من المدنيين، إضافة إلى جرح ما يقارب 12 ألف، جلهم من النساء والأطفال، إضافة إلى الخسائر المادية الفادحة التي تقدر بمليارات الدولارات، والتي تمثلت في إبادة أحياء سكنية بأكملها وتدمير للبنية التحتية.

وترى مؤسسة تعاون لحل الصراع أن هذه الحرب شكلت نقطة تحول خطيرة في مستقبل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وفقدان الفلسطينيين بآية تسوية قادمة، إضافة إلى تنامي مشاعر الكره والعداء والانتقام. الأمر الذي ساهم في فقدان الأمل وبرزت توجهات جديدة كحاله الحيرة والياس من الوسائل المستخدمة مع الكيان الإسرائيلي. وعلى المستوى السياسي فقد أدت سياسة فرض الأمر الواقع واستمرار بناء المستوطنات، ومصادرة الأراضي، وسياسة الاعتقالات والاعتقالات والإغلاقات والاحتجانات واستمرار فرض الحصار على قطاع غزة، وحجز عوائد الضرائب أدت إلى وقف العملية التفاوضية بشكل تام، الأمر الذي جعل القيادة السياسية تبحث عن خيارات دبلوماسية أخرى تمثلت في توجه القيادة الفلسطينية إلى الاشتباك السياسي عبر التوجه إلى الأمم المتحدة والانضمام إلى المؤسسات الدولية.

وعلى الصعيد الداخلي ، لا زال المجتمع الفلسطيني غير واثق بمسيرة المصالحة ، ولا زالت التوترات وتب ادل الاتهامات ، وتصاعد العنف بين حركة حماس وفتح قائمة ، رغم تشكيل حكومة التوافق . الأمر الذي أعاد أزمة الانقسام الى المربع الأول ، دون وجود إشارات قوية واضحة لانفراج في الأفق .

وعلى الصعيد الآخر ترى مؤسسة تعاون لحل الصراع بالاستناد الى التقاري ر الصادرة عن الشرطة الفلسطينية ، ان هنالك الاف القضايا الخلافية والنزاعات داخل المجتمع الفلسطيني ، لكقضايا النزاع على الميراث ، وانتهاكات حقوق الانسان ، والعنف الموجه للنساء ، والأطفال ، والثار ، وعمالة الأطفال ، والنزاعات التجارية إضافة إلى النزاعات على الأراضي ، والشيكات المرتجعة ، والمشاكل داخل النقابات الفلسطينية ، والعمال ، ومشاكل المجالس المحلية وغيرها من النزاعات والتي لا زالت تمثل عبئا كبيرا على القضاء الفلسطيني الذي يجعل القضاء يقف عاجزا أمام آلاف القضايا في ظل غياب الوسائل البديلة كالتحكيم والوساطة ، ناهيك عن آلاف المشاكل التي لا تصل الى القضاء ويتم معالجتها بشكل جزئي عن طريق الإصلاح العشائري ، اغلب هذه القضايا تبقى دفيئة وتتحول الى توجهات عنفية خطيرة .

هذه الظروف الصعبة والتحديات الخارجية والداخلية ، خاصة في ظل ضعف التمويل ، مثلت تحديا كبيرا لمؤسسة تعاون لحل الصراع خاصة في النصف الثاني من العام 2014 ، مما جعل المؤسسة تركز اكثر على عمليات الضغط والمناصرة خاصة في تغير السياسات والانظمة ، وتطوير قوانين تحد من عمليات الاختناق القضائي كتطوير قانون الوساطة الفلسطيني الذي لاقى اهتماما كبيرا لدى الجهات ذات الاختصاص خاصة مكتب فح امة الرئيس الفلسطيني .

وواصلت المؤسسة خلال 2014 تطوير أنظمتها الداخلية والاستعانة بالخبرات الإقليمية والدولية ، وإعادة صياغة وتوجيه بعض أنشطتها وبرامجها ، وتوسيع دائرة الشركاء المحليين والدوليين ، تماشيا مع خطتها الإستراتيجية ، وخلق مشاريع وانشطة نوعيه بتاعي احتياج المجتمع الفلسطيني وقيمة الأصلية .

ورغم ظروف التمويل الصعبة ، الا ان المؤسسة استطاعت الحفاظ على نطاق تخصصها كمؤسسة متخصصة في مجال ثقافه السلام وحل الصراع ، رافضة العديد من المشاريع التي لا تتناغم مع خطتها الإستراتيجية .

تتمنى مؤسسة تعاون لحل الصراع ان يحمل عام 2015 الحرية والعدالة والتحرر للمجتمع والدوله الفلسطينية ، كما تتقدم مؤسسة تعاون بجزيل الشكر والامتنان لكافه الجهات الداعمة ، وكافه الشركاء المحليين ،الذين ساهموا في انجاح مشاريع وانشطة المؤسسة لتحقيق رسالتها

رئيس مجلس الادارة

محمد خاليله

نفذت مؤسسة تعاون لحل الصراع أربعة مشاريع رئيسية متنوعة ، هي مشروع دعم صمود اهالي بلعين ، ومشروع مسودة قانون الوساطة ، ومشروع الحكم الصالح ، ومشروع تعزيز المشاركة المجتمعية في المجالس المحلية ، وقد تم مراعاة التوزيع الجغرافي أثناء تصميم وتنفيذ المشاريع لتشمل شمال ووسط وجنوب الضفة الغربية بالتركيز على المناطق النائية ، والمناطق المهشمة والمناطق الواقعة بالقرب من جدار الفصل العنصري ، كما شملت المشاريع على حمله نوعيه لاقرار مسودة قانون الوساطة بالشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني ووزارة العدل الفلسطينية ويمكن اجمال المشاريع على النحو الاتي : -

مشروع نحو اقرار مسودة قانون الوساطة ،

هدف المشروع الى اعتماد وإقرار مسودة قانون الوساطة لتسوية النزاعات في القانون الفلسطيني، وذلك عبر تفعيل ومشاركة مؤسسات المجتمع المدني بإتجاه اقرار مسودة قانون الوساطة لتسوية النزاعات، عبر تشكيل ائتلاف وطني من مؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة كالمؤسسات النسوية والحقوقية والحكومية والعاملة في حقل النزاع، وسعى المشروع الى التأثير على صناع القرار لتبنى وإقرار مسودة قانون الوساطة لتسوية النزاعات عن طريق حملة ضغط ومناصرة صناع القرار لتبنى واعتماد مسودة قانون الوساطة.

وقد شمل المشروع سلسلة من ورشات العمل والزيارات الميدانية الى صناع القرار ، ومجموعه من الحملات الاعلامية ، وقد تم اختتام المشروع بمؤتمر جمع المؤسسات الحكومية والاهلية والقطاع الخاص ، ومن اهم نتائج المشروع ، تشكيل ائتلاف على مستوى المؤسسات الأهلية والحكومية والنقابات اضافه إلى القطاع الخاص لدعم ومساندة إقرار المسودة ، الانتهاء من وضع كافة التعليقات على مسودة قانون الوساطة ، وقد قدمت النسخة النهائية إلى وزارة العدل ، اضافه الى قبول وزير العدل تشكيل ائتلاف وطني لمراجعته المسودة ووضع الملاحظات الأخيرة عليها لرفعها إلى مجلس الوزراء من اجل تنسيبها وعرضها على مكتب الرئيس الفلسطيني ، كما ابدى المستشار القانوني لفخامة الرئيس الفلسطيني ب اعتماد المسودة لعرضها على الرئيس باعتبارها حاجة ضرورية ، في حال

وصولها اليه من قبل وزارة العدل ومجلس الوزراء ، وقد اقر مكتب الرئيس بعدم وجود اي مشكله في إقرار المسودة باعتبار الوساطة احتياج قانوني ومجتمعي خاصة ان عشرات المؤسسات وقعت على العريضة المطالبة بإقرار القانون .تعاون كبير والتزام من قبل مجلس القضاء الأعلى واهتمام بمواصله الضغط على صناع القرار واستعداديه كبيرة في المشاركة في أي أنشطة او لقاءات من شأنها ان تساهم في عملية تسهيل إقرار القانون وكان هذا واضحا في مشاركة مجلس القضاء الأعلى في كافة أنشطة المشروع

ومن أهم النتائج التي تمخضت عن المشروع هو قيام وزارة العدل بتشكيل فريق وطني متخصص في مراجعه القوانين، على راس هذا الفريق مؤسسة تعاون، وحتى اللحظة يقوم الفريق الوطني، بتطوير المسودة، وذلك عبر اجتماعات أسبوعيه ، تمهيدا الى رفع النسخة النهائية الى مجلس الوزراء لتنسيبه الى مكتب الرئيس .

ومن اهم التوصيات التي تمخضت عن المشروع

- ضرورة بناء علاقة استراتيجية مع وزارة العدل ومجلس القضاء الأعلى ومجلس الوزراء لضمان استمرار الحملة ولضمان تسيير وتسهيل إنجاز الحملة حتى بعد نهاية المشروع
- استهداف القطاع الخاص بصورة مباشرة في المشروع كونه المستفيد الأول ، وعقد زيارات ميدانية معه لاستقطابه في الحملات القادمة ،
- الاستفادة من مصادر المؤسسات الشريكة قدر المستطاع في خدمة الحملة او مشاريع المؤسسة
- ضرورة المتابعة مع وزارة العدل ومجلس الوزراء والحفاظ على شبكة ائتلاف دعم وإقرار المسودة ،
- أضافه إلى متابعه قرارات وزارة العدل فيما يتعلق بتشكيل الائتلاف الوطني لإقرار المسودة
- استهداف جهات ذات اختصاص بشكل اكبر خاصة نقابه المحامين ، الهيئة المستقلة ، اللجان القانونية في الاتحادات مكاتب المحافظات ، مكاتب المحامين ..
- البدء الفعلي في إطلاق أنشطة توعوية وتدريبية لإعداد الوسطاء ، وتوسيع دائرة الوعي المجتمعي خاصة ان مضمون الوساطة لكثير من المواطنين غير معروف كونه جديد في المجتمع الفلسطيني ، وضرورة استهداف المناطق النائية

مسودة قانون الوساطة في طريقها إلى استكمال الإجراءات القانونية للإقرار

حملة الضغط والمناصرة التي قادتها مؤسسة تعاون لحل الصراع من أجل اقرار مسودة قانون الوساطة في القانون الفلسطيني ، ساهمت في اعادة طرح المسودة على طاولة النقاش ، حيث اقر مكتب الرئيس ومكتب وزارة العدل ومجلس القضاء الأعلى على أهمية إقرار هذا القانون ، وقد استطاعت تعاون من اجراء تعديلات جوهرية على المسودة بمشاركة شبكة ائتلاف دعم وإقرار مسودة قانون الوساطة ، هذا الجهد ساهم في اقتناع الجهات ذات الاختصاص بإعادة تبني المسودة وإجراء التعديلات النهائية لعرضها على فخامة الرئيس لإقرارها بقانون . ولازالت تشارك مؤسسة تعاون بكافه الاجتماعات والمداولات والمراجعات مع وزارة العدل وجهات قانونية من أجل استكمال خطوات إقرار المسودة .

- مشروع تعزيز المشاركة المجتمعية في المجالس المحلية

تري مؤسسة تعاون لحل الصراع ان المساءلة المجتمعية من المواضيع الجديدة في واقعا الفلسطيني وإن كانت تمارس ولكن بدون تخطيط أو منهجية علمية واضحة، هذا أدى إلى ضعف ثقافة الشفافية والمساءلة بين صناعات القرار على المستوى المحلي من جهة والمواطنين من جهة أخرى، حيث يسود الاعتقاد بأن المواطن ليس له الحق في الإطلاع على المعلومات والرقابة على ممثليه مهما كانت مسمياتهم الوظيفية أو مناصبهم في السلطة التنفيذية .

جاءت أهداف المشروع بشكل عام الى المساهمة في تعزيز المشاركة المجتمعية للمواطنين ومؤسسات المجتمع المدني على مستوى عمليات الحكم المحلي . وذلك من خلال دمج كافة القطاعات الم جتمعية في عمليات المشاركة الحقيقية

مع المجالس المحلية ، في جنوب ووسط وشمال الضفة الغربية وذلك من خلال مأسسة أدوات المساءلة المجتمعية والاتصال بين المواطنين والمجالس المحلية من أجل زيادة الثقة وترسيخ منظومة الحقوق والواجبات ما بين الطرفين . بالتركيز على تعزيز دور النساء والشباب وذوي الإعاقة والفئات المهشمة على صعيد المشاركة في صنع القرار بالمجلس المحلي.

ومن اهم نتائج المشروع : مأسسة أدوات المساءلة المجتمعية وتعزيز عمليات الاتصال بين المواطنين والمجالس المحلية من أجل زيادة الثقة وترسيخ منظومة الحقوق والواجبات ما بين الهيئات المحلية والمواطنين ، تم تشكيل لجان استماع وتحديد للقضايا المجتمعية من قبل اللجان ، وقد عقدت اللجان 9 جلسات استماع في القرى المستهدفة التسعة التي ناقشت اولويات المجتمعات المحلية بحضور رؤساء البلديات وممثلين الوزارات على المستوى الرسمى وكذلك تنفيذ عدد من الاجتماعات وورشات العمل ولقاءات المتابعة لتنفيذ بعض التوصيات والقرارات من خلال المبادرات المجتمعية التي نفذتها اللجان المحلية بالاضافة الى عقد سلسلة كبيرة من ورشات العمل بين المواطنين والبلديات لمناقشة حقوق وواجبات كلا الطرفين ووضعها في ميثاق لتكون مرجعية في العمل لهم .

مأسسة ادوات مسائله مجتمعيه جديدة هي الاولى من نوعها

ساهمت مؤسسة تعاون لحل الصراع من خلال هذا المشروع الى مأسسة ادوات مسائله نوعية تساهم في تعزيز العلاقة ما بين الجمهور والمجالس المحلية على كافة الصعد ، خاصة على صعيد عمليات صنع القرار وتحديد الاحتياجات المجتمعيه .:

- جلسات الاستماع : أداة للمساءلة المجتمعية يتم من خلالها جمع ممثلي المجلس المحلي والجمهور بشكل مباشر عبر الاعلام من أجل مناقشة قضية تم تحديدها من خلال المجموعات المركزة ، تهدف إلى الإستماع لوجه نظر ممثلي المجلس المحلي حول القضية ذات الأولوية، ويتم بث هذه الجلسات عبر المحطات التلفزيونية والقنوات الاذاعية والاعلامية ، وقد تم عقد 9 جلسات مسائله بحضور صناع القرار والمواطنين وذوي الاهتمام ، في قضايا متنوعة تمثل احتياج حقيقي للمجتمع المحلي كقضايا التعليم ، والصحة ، والبيئة .

- أداة دستور المواطن : اداة دستور المواطن وهي شكل جديد لتنظيم العلاقة ما بين المجلس المحلي والمواطن من خلال عمل وثيقة للمواطن يتم إعلامه من خلالها الخدمة التي يحصلون عليها كمتلقين للخدمة العامة، ومعايير الخدمة المتوقعة من حيث السقف الزمني و الجودة، والحلول المتوفرة لعدم الوفاء بالمعايير، وإجراءات و تكلفة واجور الخدمة

ومن النتائج الواضحة للمشروع هو تشكيل فرق في كل منطقه ، تتولى هذه الفرق والائتلافات متابعه القضايا المجتمعية وقد استطاعت هذه الائتلافات من تحقيق العديد من النجاحات ، مثل الزام العديد من الأندية بإجراء انتخاب هيئات إدارية جديدة للأندية والمؤسسات الشبابية المحلية ، والزام البلديات بإعادة رصف الطرقات ، وتمديد خطوط صرف صحي في المناطق النائية ، تركيب شواخص مرورية وتعيين شرطة مرور في بعض المناطق التي أكثر فيها الحوادث المرورية ، الزام البلديات بدفع رواتب شهرية للأندية الشبابية الفقيرة .

آفاقاً جديدة لحل قضية عالقة بيت وزارتي التربية والتعليم والأوقاف حول مدرسة فرخة الأساسية المختلطة

من خلال جلسة الاستماع التي نفذت في قرية فرخة حول جاهزية مدارس فرخة وأثر ذلك على التعليم وقضية النزاع الدائر بين وزارة الأوقاف ووزارة التربية والتعليم ومجلس قروي فرخة من جهة أخرى، حيث لجأت وزارة الأوقاف الى المحكمة لطلب اخلاء احدى مدارس فرخة كونها مقام ارض وقفية مسؤول عن ادارتها وزارة الأوقاف، علماً بأن القرية تعاني من جود مدرستين فقط احدهما أساسية والاخرى ثانوية، فالاولى مقامة عا وقف تابعة الى وزارة الأوقاف، مما هدد استمرار العملية التعليمية في المدرسة في حال كسبت وزارة الأوقاف القضية. بعد أن تم عقد جلسة الاسنا

- تم دراسة وضع مدارس فرخة ومعالجتها ووضعها على خطة وزارة التربية والتعليم كما أعلن مدير مديرية تربية سلفيت "
- إنهاء مشكلة الخلاف القائم بين مديرية التربية والتعليم ومديرية اوقاف سلفيت الذي كان يهدد مدرسة فرخة لأنها مقامة على أرض تابعة الأوقاف حيث سيتم إسقاط القضية في القريب العاجل بحيث سيتم عقد اتفاقية جديدة مع وزارة التربية حول الموضوع لإنهاء المشكل الوزارة على استعداد لتقديم الدعم للمدارس وفقاً لاحتياجاتها.
- تم وضع مدارس فرخة على سلم أولويات مجلس قروي فرخة بالتعاون مع ذوي العلاقة وبالرغم من محدودية مصادر الدخل للمجلس انه تم صرف مبلغ 10 الاف شيكل لتطوير بعض المرافق فيها بالإضافة توفير قطعة أرض لبناء مدرسة نموذجية في البلدة
- إشادة عطوفة محافظ محافظة سلفيت (عصام أبو بكر) بأن جلسة الاستماع هذه هي طريقة حضارية لحل المشكلات وهي أسلوب جديد لحل المشاكل وتساعد على اتخاذ القرار بطريقة فاعلة وبمشاركة الجميع

-مشروع بلعين

وهو احد المشاريع الهامة والنوعية لمؤسسة تعاون لحل الصراع ، وذلك لان المشروع يهدف الى تعزيز المقاومة الشعبية وتعزيز صمود الاهالي في المناطق القريبة من الجدار ، ويهدف المشروع أيضا إلى إحياء المناطق القريبة من الجدار ، هذا المشروع هو احد ابرز وسائل المقاومة الشعبية ، لما له من اثر واضح في تعزيز صمود الاهالي ، وترسيخ الحق الفلسطيني على الارض حيث عملت المؤسسة خلال هذا المشروع على إنشاء وتوفير مجموعه من المرافق الحيوية في قرية بلعين . مثل منتزه عام ، وبركة أطفال ، وحديقة العاب ، وكافتيريا مجهزة ، وجلسات عائلية ، وشق طرق لتسهيل عملية العبور الى اراضي المزارعين ، وملعب كرة قدم ، وحمامات ، ممر ممشاه بين المرافق ، وحظيرة خيل ، ومنطقة شواء ، أضافه إلى توفير مجموعه من الخيول والعربات بهدف تنشيط المنطقة السياحية .

وقد واجه المشروع العديد من التحديات والعقبات ، مثل اوامر الهدم الصادرة من قبل الاحتلال الإسرائيلي ، كما صادر الاحتلال العديد من المقاعد واحهزة البناء ، إضافة إلى الاقتحامات والمضايقات المستمرة . وقد حظي المشروع على اهتمام كبير في الوسط الإعلامي ، ومن المقرر افتتاح الحديقة خلال شهر آذار القادم 2015 ، بحضور قيادات وطنية وسياسية ، وممولين ، وجهات إعلامية .

- مشروع الحكم الصالح

يهدف المشروع الى تعزيز قيم الحكم الصالح داخل المجالس المحلية ، حيث تم استهداف 14 مجلس محلي خلال هذا العام ، بالشراكة مع 24 مؤسسة قاعدية في مناطق الشمال والوسط والجنوب ، حيث امتد

المشروع على مدار سنة كاملة ، تضمن ورشات عمل ، ولقاءات توعوية ، وجلسات مسائلة تبتث على فضائية معا ، اضافه إلى إطلاق سلسله برامج إعلامية على الإذاعات المحلية ، تضمنت مقابلات واستقسات حول أداء البلديات . كما تم عقد سلسله لقاءات مركزية نع المؤسسات الشريكة ، والمجالس المحلية ،

ومن أهم انجازات المشروع خلال هذا العام ، هو تصميم برنامج الكتروني لفحص مؤشرات الحكم الصالح داخل البلديات ، وهو برنامج يحتوي على أكثر من 60 مؤشر من مؤشرات الحكم الصالح ، وقد اعد البرنامج بشكل إبداعي بحيث يتم التأكد بشكل كامل من معطيات الإجابات لدى المجالس المحلية ، وقد تم إصدار أول تقرير حول أداء ال بلديات والمجالس القروية ، وسيتم تصميمه وترجمته إلى اللغة الانجليزية ونشرة .

ثلاثون مجلس محلي وقروري يشاركون في تعبئة البرنامج الالكتروني الخاص بفحص مؤشرات الحكم الصالح

السلسله والبساطة والعمق الذي يحتويه البرنامج الالكتروني لفحص مؤشرات الحكم الصالح في داخل البلديات والمجالس القروية ، جعلت اكثر من 30 مجلس محلي يشاركون في هذا البرنامج ، البرنامج صمم ليعطي معلومات واضحة ومركزة حول مؤشرات الحكم الصالح ، من حيث مصادر القوة والضعف ، وتستطيع أي جهة من المجالس المحلية ان تطلب بالانضمام الى البرنامج لتختبر مؤشرات الحكم الصالح في عملها من حيث تطبيق الشفافية والنزاهة والمشاركة والجنر ... وغيرها ، المشرفون على البرنامج هم خبراء في قضايا الحكم الصالح ، ولديهم قدرات عاليه على التعامل مع البيانات الإحصائية وترجمتها الى تقارير تفصيلية .

لمعرفه المزيد عن البرنامج : تفضل بزيارة صفحة البرنامج

WWW.TAAWON4YOUTH.NET

اطلب الانضمام الى البرنامج عبر ارسال رساله الكترونية الى مؤسسة تعاون لحل الصراع

taawon@taawon4youth.org

تعاون تصدر أول تقرير حول قع ظروف الهيئات المحلية في الأراضي الفلسطينية من خلال قياس مؤشرات الحكم الصالح فيها

هدف التقرير الى التعرف على المتغيرات التي تتأثر وتؤثر في مؤشرات الحكم الصالح، وعلاقة هذه المتغيرات بالحكم الصالح في الهيئات المحلية الفلسطينية ومن ابرز نتائج هذا التقرير

- لا يهود شراكة حقيقية ما بين المواطن والمجالس المحلية خاصة في عمليات اتخاذ القرار وتحديد الاحتياجات
- عدم وجود نظام واضح لمتابعة شكاوى المواطنين
- لا يتم الكشف عن الذمم المالية في اغلب المجالس المحلية
- نسبه عاليه من المجالس المحلية لا تقوم بنشر تقاريرها خاصة التقارير المالية
- لا يوجد عند اغلب المجالس المحلية استجابة لحاجات المجتمع خاصة في توفير أو الإشراف على مراكز للأطفال ، وذوي الاحتياجات الخاصه وبيوت العجزة او مراكز تأهيل صحي ونفسي واجتماعي .
- اغلب المجالس لا تقيم شراكات مع مؤسسة اهلية ، ولا تقوم بعقد جلسات أو ندوات مع المواطنين
- كما هنالك مؤشرات واضحة على ضعف كفاءة الكادر الإداري ،والشراكات الدولية
- كما ان مؤشرات الاستقلالية واللامركزية لدى الهيئات المحلية ضعيفة
- للمزيد من المعلومات حول نتائج التقرير، زوروا موقعنا الالكتروني

www.taawon4youth.org

ركزت مؤسسة تعاون لحل الصراع خلال مشاريعها لهذا العام ، على التأثير في السياق الفلسطيني ، وذلك عبر التأثير على السياسات والقوانين والأنظمة كما هو الحال في مشروع حملته اقرار قانون الوساطة ، ومشروع الحكم الصالح ،كما تم التركيز على إيجاد منشآت مادية كما هو الحال في مشروع بلعين ، هذا التغيير الجوهرى في سياسة مؤسسة تعاون ، إنما جاء بعد قراءة تحليلية عميقة لضرورة التركيز على التغيير في السياق الفلسطيني لضمان نجاح التغيير .واستدامة المشاريع

المرأة في مشاريع مؤسسة تعاون لحل الصراع

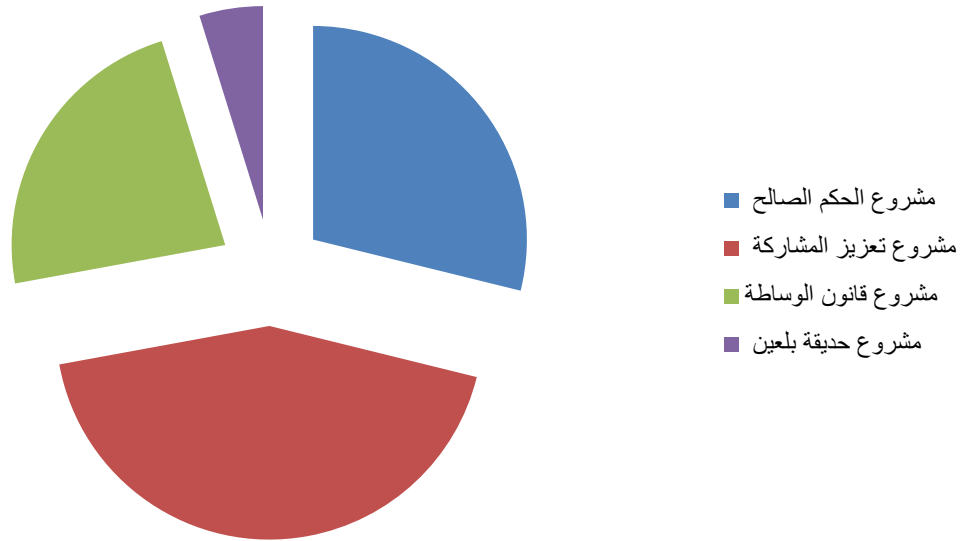
تعطي مؤسسة تعاون لحل الصراع فرصا متساوية لمشاركة المرأة في أنشطة المشاريع ، خاصة النساء في المناطق المهشمة واللاتي لا يحظين بفرص المشاركة في أنشطة وبرامج المجتمع المدني ، وتؤمن تعاون ان مشا ركة المرأة من شأنها ان تعطي فرصا ريادية للقطاع النسوي في كافة المجالات الثقافية والسياسية والاقتصادية

كما ترى مؤسسة تعاون لحل الصراع ان المرأة الفلسطينية ما تزال تستشعر الكثير من الضغوط المؤسسية الاجتماعية التي تعوق مشاركتها في صنع ذاتها وينمي من قدرتها ووعيها ومعرفتها ومن ثم تحقيق ذاتها على مختلف الأصعدة المادية والسيكولوجية والاجتماعية والسياسية ويتيح لديها كافة القدرات والإمكانات التي تجعلها قادرة على السيطرة على ظروفها ووضعها ومن ثم الإسهام الحر والواعي في بناء المجتمع على كافة أصعدته.

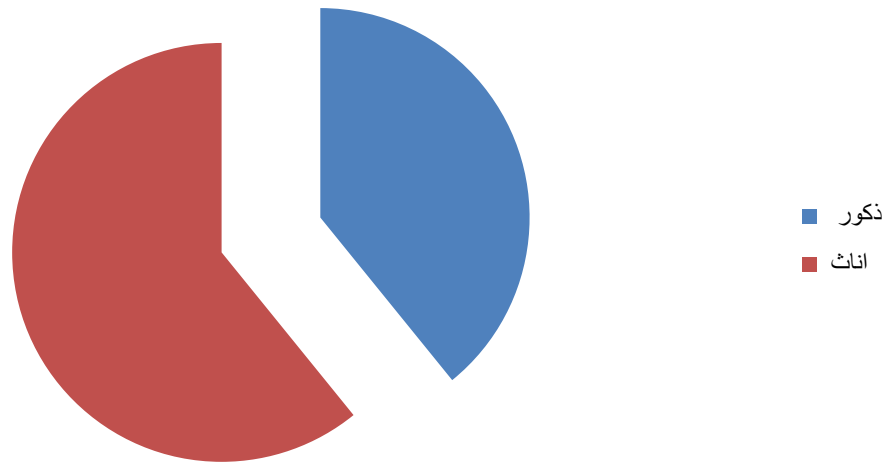
خلال هذا العام زادت مؤسسة تعاون لحل الصراع من دائرة إشراك المؤسسات النسوية الفاعلة خاصة فيا لمناطق المهشمة والنائية والقريبة من جدار الفصل العنصري ، وقد بلغ عدد النساء المشاركات في أنشطة المؤسسة بشكل مباشر الى حوالي 1500 امرأة ، تنوعت هذه المشاركات ما بين دورات تدريبية ، وجلسات ، وورشات عمل ، ومجموعات مركزة ، ولقاءات اعلامية كما تم استهداف اكثر من 30 مؤسسة نسويه أشرفت وساهمت في سيرر أنشطة مشاريع تعاون بشكل مباشر .

والشكل التالي يوضح مشاركة المرأة في مشاريع المؤسسة خلال العام 2014

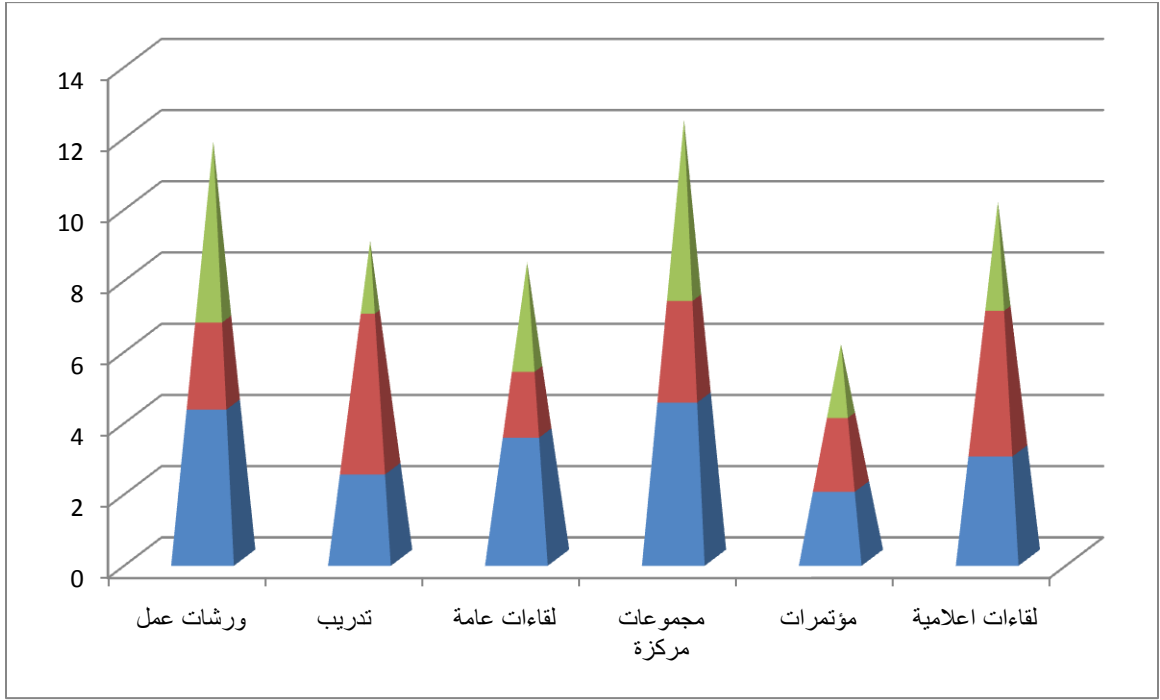
مشاركة المرأة في مشاريع 2014



توزيع النوع الاجتماعي 2014



توزيع مشاركة المرأة على الانشطة



الإعلام

عمدت مؤسسة تعاون لحل الصراع خلال هذا العام الى زيادة برامجها الإعلامية تحقيقا لأهدافها الإستراتيجية وانشطتها التي امتدت على مدار عام كامل ، وقد تنوعت وسائل الاعلام المستخدمة لتشمل مواقع المؤسسة الرسمية ، برامج تلفزيونية ، وإذاعية ، وإخبار صحفية ومواقع التواصل الاجتماعي كما شملت الأنشطة الإعلامية تقارير تلفزيونية وافلام وثائقية .

ومن الجدير بالذكر ان المؤسسة شاركت في سلسلة من الأنشطة الإعلامية الغير تقليدية كالحديث عن ثقافة السلام ، وحل الصراع ، اضافة الى كتابه بعض المقالات والتقارير الصحفية التي تتعلق بحل الصراع ، وذلك عبر طاقمها التنفيذي الذي عبر عن خبرات عالية في هذا الحقل على المستوى المحلي والاقليمي وعلى المستوى الاقليمي فقد شكلت مساهمة المؤسسة في إعداد دليل تدريبي حول المواطنة والهوية والتنوع الثقافي وحل الصراع نقلة نوعية في الإعلام الإقليمي ، مما وضع المؤسسة في دائرة الإعلام الإقليمي في حقل ثقافه السلام ،وفيما يلي رصد للأنشطة الإعلامية على الصحف والإذاعات ، والمحطات المحلية والفضائية اضافة الى مواقع التواصل الاجتماعي

صحف وجرائد	اذاعات	تلفزيون	مواقع التواصل الاجتماعي	مواقع اخبارية الكترونية
50	90	40	10000	200

دائرة الابحاث والتدريب

عمدت المؤسسة خلال الربع الاخير من العام 2014 الى انشاء دائرة التدريب والابحاث ، وهي دائرة مستحدثة تهدف الى تقديم الخدمات التدريبية المتخصصة في مجال حل الصراع ، اضافة الى المساهمة في وضع ادله تدريبية وابحاث متخصصة في مجال حل الصراع ، وقد قدمت المؤسسة مجموعه من البرامج التدريبية المجانية كمرحلة اولى في حقل الوساطة والتعامل مع النزاع ، لبعض المؤسسات الاهلية ، والمجموعات الشبابية ، كما شاركت المؤسسة في وضع دليل تدريبي اقليمي حول المواطنة وحل الصراع ، اضافة الى نشر تقارير متعلقه بقضايا الحكم الصالح ، والمشاركة المجتمعية ، كما قدمت المؤسسة مجموعه من القراءات لبعض الكتب الدولية المتخصصة في مجال حل الصراع كان اخرها القراءة النقدية لكتاب الدكتور صائب عريقات حول الامام علي وروجر فيشر في العناصر السبعة للتفاوض . اضافة الى مجموعه مقالات حول ثقافه السلام

كم شملت مساعي المؤسسة في تطوير دائرة التدريب والابحاث الى عقد سلسلة من اللقاءات مع القطاع الخاص خاصة شركات التامين والبنوك ، والشركات الاقتصادية الكبرى في فلسطين اضافة الى الجامعات ، بهدف اعتماد برنامج تدريبي مركز ومتخصص في حقل الوساطة والتعامل مع النزاع .

الانشطة الخارجية

شاركت المؤسسة في سلسلة من الانشطة الخارجية ، وقد هدفت هذه الانشطة الى تطوير مهارات وقدرات العاملين في المؤسسة على برامج المواطنة ، وحل الصراع ، اضافة الى تمثيل فلسطين في المحافل الدولية والتعريف بقضايا الشباب الفلسطيني والقضية الفلسطينية ، وممارسات الاحتلال الإسرائيلي . اضافة بهدف التعرف على الأنشطة الدولية ، وتبلبل الخبرات وقد زارت المؤسسة كلا من لبنان ، تونس ، السويد ، الاردن ، بولندا ، هنغاريا ، الدنمارك .

